أنبوب تصدير الغاز يتعرض للمرة السادسة للتفجير

تعرّض الأنبوب الرئيسي لتصدير الغاز المسال من صافر بمأرب إلى بلحاف بشبوة الأسبوع الماضي إلى عملية تخريبية من قبل عناصر ارهابية أدّت إلى تفجيره وتوقّف تصدير الغاز عبره.

وهذا هو التفجير السادس من نوعه الذي يتعرّض له خط تصدير الغاز الطبيعي المسال بطول ٣٢٠ كيلومتر منذ اندلاع الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد مطلع العام الماضي، حيث يقوم متشددون وأحياناً عناصر تنتمي لتنظيم القاعدة بتفجير أنبوب تصدير الغاز ومنع الفرق الفنية من إعادة إصلاحه كما حدث الأسبوع الماضي. وقالت «الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال» في بيان لها إن أنبوب الغاز الرئيسي الذي يربط بين القطاع ١٨ بصافر في مأرب ومحطة التسييل في بلحاف بشبوة على خليج عدن، تعرّض إلى تفجير في الساعة العاشرة من مساء الثلاثاء الماضي وعلى بعد ٢٩٥ كيلو متراً شمال محطة تسييل الغاز في بلحاف.

ويعدّ مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي تديره شركة «توتال» المشروع الاقتصادي العملاق والأكبر لتصدير الغاز في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة والتي تقدّر تكلفته بأكثر من ٥ مليارات دولار. وتتكون مجموعة ملاك الشركة من شركة توتال المديرة للمشروع بحصة ٣٩,٦٢٪، وشركة هنت للنفط ١٧,٢٢٪، والشركة اليمنية للغاز ١٦,٧٣٪ والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات ٥٪، وكذا مؤسسة إس كي الكورية الجنوبية ٩,٥٥٪، والمؤسسة الكورية للغاز «كوغاز» ٦٪، وشركة هيونداي ٥,٨٨٪.

«الميثاق» تنشر تفاصيل تهريب المكالمات الدولية

16 محطة تقوم بتهريب المكالمات منها محطة ضخمة في العاصمة

57٪ من التهريب يتم عن طريق شركة سبأفون

«الميثاق»- خاص

قدّرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حجم الخسائر الناجمة عن تهريب المكالمات الدولية الواردة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ بمبلغ إجمالي يساوي ١٥ مليار ريال تقريباً والذي يعادل بالأسعار الحالية ٦٩,٩ مليون دولار.

وأظهر تقرير حول «ظاهرة تهريب المكالمات الهاتفية الدولية- آثارها وإجراءات مكافحتها»- حصلت «الميثاق» على نسخة منه أن حجم الإيرادات المفقودة وفقاً لرأي الكثير من المختصين قد قدّر على أساس الحد الأدنى مما يعني احتمال أن تكون الإيرادات المفقودة نتيجة التهريب أعلى من ذلك بكثير.

وأفاد التقرير الذي قدّم إلى مجلس الوزراء بأنه خلال العام ٢٠١٠ استعانت شركة تيليمن بخبير دولي لدراسة وتقييم سوق تهريب الاتصالات الدولية إلى اليمن، ووفقاً لنتائج الدراسة التقييمية فقد تم تقدير حجم المكالمات الدولية المهرّبة إلى السوق اليمنية عبر الوسائل غير القانونية بحوالي ١٢٠ مليون دقيقة سنوياً، والتي تمثل ٨٪ تقريباً من إجمالي الحركة الواردة إلى اليمن خلال العام ٢٠٠٩.

وكشف التقرير عن إيقاف ٣٠٨٠٢ رقماً وشريحة مستخدمة في عملية التهريب خلال الفترة من الأول من يوليو ٢٠١١ وحتى ٣١ أغسطس ٢٠١٢، منها ١٧٦١١ رقم لشركة «سبأفون» وبنسبة ٥٧٪ من إجمالي الأرقام المكتشفة والتي تم إيقافها، و١٠٤٨٢ رقم لشركة «إم تي إن» وبنسبة ٣٤٪، و٢٧٠٩ أرقام لشركة «يمن تيليكوم» وبنسبة ٩٪.

كما كشف التقرير عن تحديد مواقع تهريب رئيسية عبر شركة «موتشي»، وإيقاف ١٦ محطة أرضية «VSAT» تستخدم في تهريب المكالمات الدولية، واكتشاف ٤٨ مركز انترنت يقوم بتهريب المكالمات الصادرة، وضبط موقع في جنوب العاصمة صنعاء يحتوي على محطة ضخمة لتهريب المكالمات الدولية الواردة، فضلاً عن إيقاف ٧١٦ رقم شبكة ثابتة و٩٦١ رقم شبكات الهاتف النقّال خلال العام ٢٠١٠.

وأشار التقرير إلى الآثار المالية والاقتصادية التي تترتّب على ظاهرة تهريب المكالمات والمتمثّلة في حرمان خزينة الدولة لجزء من مصدر رئيسي للدخل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وبناء البنية التحتية، وحرمان خزينة الدولة من الإيرادات الضريبية نتيجة الحصول على إيراد الأموال المهرّبة بصورة غير قانونية، وخسارة على جميع مشغّلي الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وتنامي الكسب غير المشروع والمحرّم دولياً الذي يعتبر أهم مظاهر نهب المال العام وإحدى صوره البشعة وقد يؤدّي إلى تمويل عمليات أخرى غير قانونية، والإثراء غير المشروع لأفراد متنفّذين في المجتمع يحتمون خلف الأسوار المغلقة ويستفيدون من ظاهرة تراخي تطبيق القانون في السنوات الأخيرة وعدم تفعيل النصوص المتاحة وتأخير صدور لائحة العقوبات على التهريب، بالإضافة إلى الآثار القانونية الأمنية والآثار على جودة الخدمة وموثوقيتها.

وطالب التقرير بالإسراع في إصدار لائحة العقوبات التي سبق تقديمها إلى مجلس الوزراء في أبريل ٢٠١٢، وتشكيل لجنة تنسيق عليا للإشراف على عملية مكافحة التهريب، وتشكيل لجنة فنية لتعزيز جهود الوزارة وشركات ومؤسّسات الاتصالات المرخّص لها في اليمن في مكافحة تهريب الاتصالات الدولية.

إنشاء مجلس للشفافية في الصناعات الاستخراجية

«الميثاق»- خاص

أصدر الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية قراراً جمهورياً حمل الرقم «١٥٥» لسنة ٢٠١٢، قضى بإنشاء وتنظيم «المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الإستخراجية».

ويهدف إنشاء المجلس الجديد إلى تنفيذ مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الإستخراجية في اليمن، وعلى وجه الخصوص تحقيق الاستخدام الرشيد لثروات البلاد من الموارد الطبيعية وتحسين نظام وممارسة إدارة شئون العائدات الناجمة عن الصناعات الإستخراجية، وتحسين بيئة الاستثمار عبر تعزيز الشفافية المالية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التعامل مع الشركات المستثمرة في قطاع الصناعات الإستخراجية بما يضمن الابتعاد عن الضبابية التي تقود إلى الممارسات الفاسدة وبالتالي الإسهام في تهيئة مناخ أكثر ملاءمة للمنافسة الحرة والمزيد من الاستثمارات، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة مع الحكومة والشركات العاملة في الصناعات الإستخراجية بشأن إدارة وتحصيل العائدات من الموارد الطبيعية وكيفية إنفاقها، والكشف عن مدفوعات جميع الشركات العاملة في الصناعات الإستخراجية بما فيها الشركات المملوكة للدولة كل على حدة وبشكل تفصيلي، وتحقيق مبدأ الرقابة المشتركة من قبل الأطراف المكوّنة للمجلس.

ويتكوّن المجلس من ١٢ عضواً، وهم ثلاثة أعضاء يمثّلون الحكومة من وزارات التخطيط والمالية والنفط، وثلاثة أعضاء يمثّلون الشركات العاملة في اليمن، وثلاثة أعضاء يمثّلون منظمات المجتمع المدني ذات النشاط والخبرة والمشكّلة لتحالف الشفافية في الصناعات الإستخراجية، وثلاثة أعضاء يمثّلون الهيئات الرقابية الوطنية المستقلة «مجلس النواب، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة».

ويتولى المجلس عدة مهام واختصاصات منها وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ متطلبات ونهج الشفافية في أداء الشركات العاملة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالصناعات الإستخراجية وفقاً لأهداف ومبادئ المبادرة، والعمل على إخضاع العوائد المالية في الصناعات الإستخراجية لعمليات المراجعة والتدقيق والمطابقة من جهات موثوقة ومستقلة وفق المعايير المعمول بها عالمياً ونشر آراء وتقارير تلك الجهات ونتائج المراجعة والتدقيق والمطابقة بما في ذلك التباينات والفروق أينما وجدت، وإعداد الشروط المرجعية وتحديد جهات مستقلة وموثوقة للقيام بعمليات المراجعة والتدقيق والمطابقة لحسابات المدفوعات «العينية والنقدية» من قبل الشركات والإيرادات «العينية والنقدية» المحصّلة من قبل الحكومة وفق المعايير المعمول بها عالمياً وإنزال المناقصات الخاصة بها وفقاً للتشريعات النافذة، وغيرها.

كما يتولى المجلس «النشر المنتظم لكل ما تدفعه الشركات للحكومة من مبالغ مقابل ما تستخرجه من نفط وغاز وفلزات معدنية ولجميع الإيرادات التي تتسلمها الحكومة من الشركات العاملة في الصناعات الإستخراجية وذلك لاطلاع الجمهور العام، والعمل على أن تكون تقارير الإفصاح للشركات دورية وواضحة ومنتظمة ويكون لكل شركة تقرير على حدة وبشكل تفصيلي، وإعداد آلية عمل تكفل شفافية ومراقبة إدارة وإنفاق الحكومة للعائدات المتحصّلة من الصناعات الإستخراجية

وبموجب القرار الجمهوري فإن المجلس اليمني للشفافية «يتمتّع بذمة مالية مستقلة ويكون مقرّه العاصمة صنعاء ويخضع لإشراف رئيس مجلس الوزراء. ويكون للمجلس رئيساً يختاره المجلس في أول اجتماع له من بين ممثلي الجهات الحكومية كما يختار المجلس نائباً للرئيس من بين بقية الأعضاء في ذات الجلسة. ويكون للمجلس أمانة عامة تعدّ الجهاز التنفيذي للمجلس يرأسها أمين عام متفرّغ يختاره المجلس عن طريق المنافسة ويصدر بتعيينه قراراً من رئيس مجلس الوزراء».

سجّلت أكبر تراجع في مؤشّر الحصول على الكهرباء

اليمن تتراجع إلى المرتبة 118 في تقرير ممارسة الأعمال

«الميثاق»
المحرّر الاقتصادي

تراجعت اليمن ١٧ مرتبة دفعة واحدة في الترتيب العام لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٣ الصادر حديثاً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، من المرتبة ١٠١ بين ١٨٥ بلداً عام ٢٠١٢ إلى المرتبة ١١٨ عام ٢٠١٣.

وسجّلت اليمن تراجعاً كبيراً في تسع مؤشّرات من أصل عشرة في تقرير «Doing Bussiness»- حصلت «الميثاق» على نسخة منه- وكان التراجع الأكبر في مؤشّر الحصول على الكهرباء بـ ٦٠ مرتبة إلى المرتبة ١١٢، ثم مؤشّر بدء المشروع بـ ٤٦ مرتبة إلى المرتبة ١١٠، ثم مؤشّر استخراج تراخيص البناء بـ ٣٢ مرتبة إلى المرتبة ٦٢.

كما تراجعت اليمن في مؤشّر تنفيذ العقود بـ ٧ مراتب إلى المرتبة ٤٥، وثلاث مراتب في مؤشّر حماية المستثمرين إلى المرتبة ١٣٩، ومرتبتين في مؤشّر تسجيل الممتلكات إلى المرتبة ٥٩، ومرتبتين في مؤشّر الحصول على الائتمان إلى المرتبة ١٦٧، ومرتبة واحدة في مؤشّر دفع الضرائب إلى المرتبة ١١٣، ومرتبة واحدة في مؤشّر تسوية حالات الإعسار إلى المرتبة ١٢٢، فيما تقدّمت اليمن مرتبة واحدة في مؤشّر التجارة عبر الحدود إلى المرتبة ١٢١.

وتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٣- إجراءات إجرائي تم تنفيذها في ١٨٠ بلداً. وعادت هذه الإصلاحات بفوائد جمة على أصحاب مشاريع العمل الحرّ بأنحاء العالم.

وأظهر التقرير أنه خلال السنة الأخيرة وحدها، قام ١٠٨ بلدان بتنفيذ ٢٠١ إصلاح تنظيمي لتيسير ممارسة أنشطة الأعمال على أصحاب المشروعات الحرة المحليين.

وقال التقرير إن أصحاب المشاريع الحرة المحليين بالبلدان النامية صاروا يجدون سهولة أكبر في ممارسة أنشطة الأعمال مقارنةً بالسنوات العشر الماضية، وهو ما يسلّط الضوء على أهمية ما تم إحرازه من تقدم في تحسين الممارسات الإجرائية لأنشطة الأعمال بأنحاء العالم.

واحتلت سنغافورة، للعام السابع على التوالي، صدارة الترتيب العالمي في مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وشاركها في المراكز العشرة الأولى البلدان التالية ذات التنظيم الأكثر تيسيراً لأنشطة الأعمال «هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، والنرويج، والمملكة المتحدة، وكوريا، وجورجيا، واستراليا».

واحتلت صدارة قائمة البلدان التي سجّلت أكبر تحسينات في تيسير أنشطة الأعمال خلال العام المنصرم بولندا، وسري لانكا، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وبوروندي، وكوستاريكا، ومنغوليا، واليونان، وصربيا، وكازاخستان.

حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة» هو الإصدار العاشر في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. وقد سجّلت هذه التقارير على مرّ السنوات العشر الماضية قرابة ٢٠٠٠ إصلاح

200 مليون دولار خسائر اليمن جرّاء القرصنة البحرية

كشف الدكتور أبوبكر القربي وزير الخارجية عن أن أعمال القرصنة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي كبّدت اليمن خسائر في موارد الصيد تقدّر بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

وأشار القربي في كلمة له في اجتماع وزراء خارجية الدول المطلة على المحيط الهندي الذي عقد في مدينة جورجاون الهندية نهاية الأسبوع الماضي، إلى «الأضرار التي لحقت بالصيادين اليمنيين نتيجة اعتراض السفن الحربية لهم». كما أبان الأثر الاقتصادي الناجم عن ذلك على الاقتصاد اليمني.

وشدد القربي على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي في مواجهة القرصنة التي أثّرت سلباً على اقتصاد الدول التي تعاني منها وفي مقدمتها اليمن.

وقال إن «هناك حاجة إلى تعاون إقليمي ودولي لدعم اليمن في مواجهة القرصنة، وضمان أمن وسلامة الصيادين اليمنيين والملاحة البحرية».

ونوّه القربي بالدور الذي تضطلع به خفر السواحل اليمنية في مكافحة القرصنه وحماية خطوط التجارة الدولية في خليج عدن.